أثر Atar
الأسبوعية، العدد (143)، الخميس، 22 أكتوبر 2026م

# حرب السودان تعيد رسم خريطة تجارة الماشية في دارفور وكردفان

شبكة أثر

اللوحة من أعمال الفنان: محمد عثمان «فاكي»

الصورة: AP

على الطريق الرابط بين مدينة أدري التشادية ومدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور، تتكرَّر مشاهد قطعان الأبقار والأغنام؛ وهي تشقُّ طريقها نحو الأراضي التشادية، في حركة تجارية لافتة، فرضتها تداعيات الحرب السودانية وتعقيدات نقل الماشية إلى الأسواق داخل البلاد.

تظهر الأبقار تارةً على متن الشاحنات، وتارةً أخرى في مجموعات يقودها الرعاة عبر الطرق البرية، بينما تُنقل الأغنام على متن سيارات الدفارات، أو تُساق على أرجلها في طريقها إلى تشاد عبر معبر أدري الحدودي.

وخلال الفترة الأخيرة، تحوَّلت ولاية غرب دارفور إلى وجهةٍ رئيسة لتجار الماشية القادمين من ولايات دارفور وكردفان، حيث تصل إليها يومياً أعداد كبيرة من الأبقار القادمة من ولاية شرق دارفور والمعروفة باسم البقر الضعينية إلى جانب الأغنام الكردفانية التي تصل بأعداد متفاوتة؛ بحثاً عن أسواق جديدة لتصريفها.

ولم تكن تجارة الماشية عبر الأراضي التشادية بهذه الحيوية في السابق، لكنَّ استمرار الحرب السودانية والصعوبات التي تُواجه حركة نقل المواشي إلى سوق المويلح في أم درمان، وهو أحد أشهر أسواق الماشية في البلاد، دفعَا التجار إلى البحث عن مسارات تجارية بديلة تتيح لهم الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتجنب الخسائر الناجمة عن تعطل حركة البيع.

وتكشف هذه التحولات عن تغيرات واسعة في خريطة تجارة الثروة الحيوانية السودانية، التي أصبحت تعتمد على نحو مُتزايد على المسارات الحدودية؛ بسبب تراجع قدرة الأسواق التقليدية على استيعاب حركة التجارة، وتزايد التحديات المرتبطة بالنقل والرقابة والإجراءات الرسمية.

## مسارات بديلة

مُتحدثاً لـ «أتَر»، قال أحد تجار الماشية في سوق الضعين بولاية شرق دارفور، إنّ تجار الماشية في مناطق دارفور وكردفان يواجهون مشكلة حقيقية منذ صدور قرار مستشار قائد قوات الدعم السريع في إقليم دارفور، النذير مخير، في أغسطس من عام 2024، والذي قضى بمنع تصدير السلع والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوداني. وأوضح التاجر، أنّ القرار أحدث ارتباكاً كبيراً في أوساط التجار، وأجبرهم على البحث عن أسواق ومسارات تجارية بديلة، وذلك لتصريف مواشيهم بعدما تعقدت حركة نقلها إلى الأسواق التي اعتادوا التعامل معها. وأشار إلى أنّ قوات الدعم السريع تعتقد أنّ تصدير هذه الثروة إلى مصر يتيح الاستفادة من عائداتها في شراء العتاد الحربي للجيش السوداني، وهو ما شكل خلفية للقرار الذي انعكست آثاره على حركة تجارة الماشية في مناطق سيطرتها.

وأضاف أنّ عدداً من التجار تعرضوا لخسائر مالية فادحة؛ وذلك بسبب اضطرارهم إلى الاحتفاظ بالمواشي لفترات طويلة دون التمكّن من بيعها في الأسواق المعتادة، مشيراً إلى أنّ التجار كانوا يُرحِّلون مواشيهم إلى سوق المويلح كل ستة أشهر، قبل أن تفرض ظروف الحرب والقيود المفروضة على حركة التجارة واقعاً جديداً.

وقال، إنّ التجار باتوا أمام ثلاثة خيارات للتعامل مع هذه الأزمة، نقل الماشية إلى أسواق بديلة عبر طرق تجارية إقليمية، بينما تتجه مجموعات أخرى إلى التصدير عبر تشاد، أو البحث عن ترتيبات تجارية جديدة في المناطق الحدودية.

وأوضح أنّ بعض التجار وخاصة تجار شرق دارفور ينقلون مواشيهم إلى دولة جنوب السودان، ومنها إلى كوستي ثم أم درمان، مؤكداً أنّ الأسعار في تلك الأسواق مجزية مقارنة ببعض الخيارات الأخرى، إلا أنه أشار إلى أنّ هذه الرحلات تنطوي على مخاطر وتكاليف مالية كبيرة يتحملها التجار في سبيل الوصول إلى الأسواق، التي يمكنهم البيع فيها وتحقيق عائدات مناسبة، مُضيفاً أنّ مجموعة من تجار الماشية في مدينة الضعين تتجه بمواشيها إلى تشاد؛ في محاولة للاستفادة من الأسواق المتاحة في دول الجوار، وتجاوز الصعوبات التي تواجه حركة التجارة داخل السودان.

وكشف التاجر عن إنشاء شركة باسم المنارة للاستيراد والتصدير، جرى تسجيلها في مدينتي الضعين ونيالا؛ وتعمل في تجارة الصمغ العربي والماشية مع دول الجوار الأفريقي. وقال إنّ حكومة تأسيس وافقت على ممارسة الشركة أنشطتها التجارية في هذا المجال. كما اتجه بعض الفاعلين التجاريين إلى تنظيم أنشطة الاستيراد والتصدير، والاستفادة من الفرص التي أفرزتها التحولات في حركة التجارة الإقليمية.

## رسمياً، ماذا يحدث؟

وتأتي هذه التطورات في وقت تتزايد فيه أهمية المعابر الحدودية بين السودان وتشاد وجنوب السودان، بوصفها مسارات بديلة لتجارة المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية، في ظلّ تعطل بعض المسارات التقليدية وتراجع قدرة التجار على الوصول إلى الأسواق المعتادة. غير أن توسع هذه التجارة يطرح تساؤلات بشأن مدى خضوع حركة الماشية للضوابط البيطرية والجمركية، ومدى قدرة السلطات المحلية على تنظيم عمليات التصدير، والاستفادة من العائدات المالية المرتبطة بها.

وقال المدير العام لوزارة الثروة الحيوانية بولاية غرب دارفور، الدكتور إسماعيل آدم جازم، مُتحدثاً لـ «أتر»، إن صادرات الثروة الحيوانية تتجه إلى دول الجوار دون استكمال الإجراءات الرسمية؛ وذلك سببه ضعف الرقابة على الحدود، وكشف عن تشكيل لجنة تضم ممثلين من وزارات المالية والثروة الحيوانية وقوات الدعم السريع لوضع خطة لتنظيم صادرات الثروة الحيوانية، وتقنين حركة التجارة عبر الحدود.

وأوضح جازم أنّ اللّجنة وضعت اللبنة الأساسية لتنظيم الصادر، وحددت ثلاثة مواقع لإقامة محاجر بيطرية على الحدود، مع تخصيص قوة عسكرية للمساهمة في مراقبة الحدود وضبط حركة المواشي. غيرَ أنّ هذه الخطوات لم تُطبّق على أرض الواقع حتى الآن، وأضاف أنّ صادرات الثروة الحيوانية ما زالت تتجه إلى دول الجوار دون إجراءات رسمية أو ضوابط كافية.

ويعني استمرار حركة التصدير على هذا النحو، أنّ حكومة تأسيس المتحالفة مع الدعم السريع، تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في صعوبة السيطرة على تدفق المواشي من جهة، وعدم الاستفادة الكاملة من الرسوم والإجراءات المنظمة للصادر من جهة أخرى.

كما يثير غياب المحاجر البيطرية الفاعلة مخاوف بشأن قدرة الجهات المختصة على التأكد من سلامة الحيوانات التي تعبر الحدود، ومتابعة الاشتراطات الصحية المرتبطة بتجارة الثروة الحيوانية.

من جانبه قال مدير إدارة الصادرات بوزارة المالية والاقتصاد، في ولاية غرب دارفور، جلال نورين، مُتحدثاً لـ «أتر»، إنّ أعداداً كبيرة من الأبقار تصل من مختلف ولايات دارفور إلى الولاية في طريقها إلى الخارج عبر معبر أدري الحدودي مع تشاد، وأوضح أنّ السلطات المحلية عقدت اجتماعاً مع تجار الماشية بهدف تنظيم صادرات الثروة الحيوانية، ووضع ترتيبات تضمن مرورها عبر الإجراءات الرسمية.

وأشار إلى أنّ الأبقار التي تصل إلى تشاد يجري نقلها عبر الشاحنات إلى ليبيا، في مؤشر على امتداد مسارات تجارة الماشية السودانية إلى أسواق إقليمية تتجاوز الأراضي التشادية.

وقال نورين إنّ السلطات في غرب دارفور أغلقت بعض منافذ التصدير بهدف دفع التجار إلى الالتزام بالإجراءات الرسمية، واستخدام المسارات المعتمدة، موضحاً أنّ المواشي التي تُنقل بالشاحنات يسهل إخضاع أصحابها للإجراءات الرسمية بسبب اضطرارهم إلى المرور عبر الجسور والمعابر المعتمدة، بينما يصعب ضبط المواشي التي تساق على أرجلها بسبب طول الحدود بين غرب دارفور وتشاد، والتي تتجاوز 750 كيلومتراً.

وأقر نورين بممانعة بعض التجار للإجراءات المنظمة للصادر، مشيراً إلى أنّ الرسوم المفروضة تعد منخفضة نسبياً، إذ تبلغ 40 ألف جنيه سوداني للرأس من الأبقار، بينما تفرض رسوم أقل على الأغنام، مُضيفاً أنّ السلطات شكلت لجنة ضبط وسيطرة على حركة المواشي التي تعبر الحدود سيراً على الأقدام، في محاولة للحد من عمليات التصدير التي تجري بعيداً عن القنوات الرسمية.

وتواجه هذه الجهود تحديات عملية ترتبط باتساع الحدود وتعدد المسارات البرية، وتباعد مناطق الإنتاج عن المعابر الرسمية، إلى جانب حاجة التجار إلى تقليل تكاليف النقل والرسوم والوقت اللازم لإتمام عمليات البيع.

وفي ظِّل هذه الظروف، تبدو قدرة السلطات على تنظيم الصادر مرتبطة بمدى نجاحها في توفير إجراءات عملية ومنافذ تجارية تستوعب حركة الماشية، وتمنح التجار حوافز كافية للالتزام بالقنوات الرسمية.

## ما تأثير الماشية على سوق العملات؟

وعلى الرغم من أنّ حركة تجارة الماشية أسهمت في تنشيط الأسواق المحلية، وخلقت حركة تجارية عبر الحدود، فإن آثارها امتدت إلى سوق العملات في غرب دارفور وسط شكاوى من نقص الأوراق النقدية.

مُتحدثاً لـ «أتَر»، قال أحد تجار العملة في الولاية، فضّل حجب اسمه، إنّ شح العملات الورقية خلال الفترة الأخيرة يرتبط بوصول تجار الماشية من ولايات أخرى بأعداد كبيرة من المواشي، مُخبراً أنّ هؤلاء التجار يجلبون مواشيهم إلى غرب دارفور لإتمام عمليات البيع، وعندما يحصلون على عائداتهم المالية يغادرون بالعملات الورقية إلى مناطقهم الأصلية، ما يؤدي بحسب تقديره إلى خروج كميات من النقد المتداول محلياً، وزيادة الضغط على سوق العملات.

وأشار إلى أنّ الحركة التجارية رغم ما توفره من نشاط اقتصادي، لا تنعكس بالضرورة على زيادة السيولة النقدية المتاحة داخل الولاية؛ لأن جزءاً من الأموال يغادر مع التجار بعد إتمام الصفقات.

وطالب التاجر بإنشاء سوق كبيرة للماشية داخل الأراضي السودانية في مواجهة الأراضي التشادية، حتى يتمكن التجار التشاديون من

الوصول إلى السوق وشراء المواشي داخل السودان باستخدام الفرنك التشادي، والذي من شأنه توفير كميات من الفرنك التشادي داخل السوق المحلي، وربما يسهم في تحسين الميزان التجاري وتخفيف الضغوط على حركة النقد الأجنبي والعملات المتداولة في المنطقة الحدودية. وأضاف أن الجنيه السوداني بدأ يتراجع على نحو ملحوظ أمام الفرنك التشادي، مشيراً إلى أنّ سعر ألف فرنك تشادي وصل إلى 45 ألف جنيه سوداني.

وتعكس هذه الأسعار حجم التغيرات التي تشهدها أسواق الصرف في المناطق الحدودية، تحت ظل زيادة الطلب على العملات المستخدمة في المعاملات التجارية، وتباين تدفقات النقد بين مناطق الإنتاج والأسواق التي يجري فيها البيع. كما تبرز العلاقة بين تجارة الماشية والسيولة النقدية المحلية باعتبارها أحد الجوانب الاقتصادية التي تستحق المتابعة، خاصة أثناء هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها اقتصاد غرب دارفور نتيجة الحرب وتراجع النشاط التجاري التقليدي.

## أدري: مدينة وسيطة

وفي سياق متصل، قال أحد تجار الماشية مُتحدثاً لـ «أتَر»، إنّ الأبقار التي تصل إلى مدينة أدري لا يجري بيعها بالضرورة داخل المدينة، وإنما تنقل عبر الشاحنات إلى دولة ليبيا، ما يشير إلى أنّ مدينة أدري قد تؤدي دوراً وسيطاً في حركة تجارة الماشية العابرة للأراضي التشادية، دون أنّ تكون بالضرورة السوق النهائية لاستقرار الماشية أو إتمام جميع عمليات البيع. كما يكشف انتقال الأبقار من شرق دارفور وبقية مناطق الإنتاج في دارفور وكردفان عبر غرب دارفور وتشاد وصولاً إلى ليبيا، عن تشكل شبكة تجارية إقليمية؛ تتداخل فيها مصالح المنتجين والتجار والناقلين والوسطاء في أكثر من دولة.

وتواجه تجارة الماشية في غرب دارفور معادلة معقدة، تجمع بين حاجة التجار إلى أسواق بديلة بعد تعطل المسارات التقليدية، ورغبة السلطات في ضبط الصادرات وتحقيق إيرادات من الرسوم الرسمية، وضمان الالتزام بالاشتراطات البيطرية. ويزيد طول الحدود السودانية التشادية واتساع نطاق حركة المواشي من صعوبة الرقابة، لا سيما عند سَوْقِ الحيوانات على أرجلها بعيداً عن المعابر التي يمكن إخضاعها للتفتيش والإجراءات الرسمية.

ويبقى التحدي الأساسي أمام السلطات والتجار هو تحويل هذا النشاط المتنامي من حركة تجارية تعبر الحدود وتفتقر إلى الرقابة، إلى تجارة منظمة تحقق عائدات مستدامة وتدعم الأسواق المحلية، وتحافظ على الثروة الحيوانية، وتحد من خروج الأموال دون استفادة اقتصادية كافية للمناطق التي تمر عبرها هذه التجارة.

مجلة تصدر أسبوعياً عن
مركز سودان فاكتس للصحافة

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

نعمل على السودان
من كل مكان

**لزيارة موقع مجلة «أثَر»:**

atarnetwork.com

**لزيارة موقع مركز سودان فاكتس للصحافة:**

sudanfacts.org

**لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً**

على البريد الإلكتروني،
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

على WhatsApp أو Signal،
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أثر» أو «Atar» في التطبيق على الرقم:
+254743560204

**للانضمام إلى شبكة مراسلي أثَر في السودان الرجاء مراسلتنا على:**

atar@sudanfacts.org

@atarnetwork